الأهرام

٢٤ يونيو ٢٠٠٨

مجلس الشعب لا يتواطأ مع رجال الأعمال.. وقانون الطفل يتوافق مع الأحكام الصريحة للشريعة الإسلامية

فتحى سرور فى حديث جرىء لـ «الأهرام»:

هناك قوى فى المجتمع تقاوم التحديث.. والإعلام المحايد يعانى صعوبات فى نشر الحقائق

التعديلات على قانون الاحتكار تمت بموافقة الحكومة وتسعى إلى تفادى انهيار الشركات القائدة

قانونا الإرهاب وزرع الأعضاء فى الدورة البرلمانية المقبلة

نفى الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وجود تواطؤ بين النواب ورجال الأعمال لإضعاف قانون المنافسة ومنع الاحتكار الذى صدر أخيرا، وشغل الرأى العام. كما نفى الاتهامات الموجهة إلى المجلس، التى تتعلق بسلق القوانين وتغييب الدور التشريعى على حساب الدور الرقابى للبرلمان، ورفض ما تردد عن وجود تعارض بين بعض مواد قانون الطفل وأحكام الشريعة الإسلامية، التى أكد أنها المصدر الأساسى للتشريع بنص الدستور.

ووصف سرور - فى حديث جرىء لـ «الأهرام» - الدورة البرلمانية المنتهية بأنها واحدة من أهم دورات مجلس الشعب، وأنها الأصعب فى حياته البرلمانية، بما شملته من مناقشات وأحداث، وما تمخض عنها من قوانين وتوصيات. وأكد أنه لم يعد فى مجلس الشعب حاليا نواب مخدرات أو قروض أو مدانون بأى نوع من الجرائم، وأن كل من تعرض للفصل أو الإيقاف تم بناء على قرائن وأدلة، وأن من ثبتت براءته أو انتهى فترة الإيقاف استرد كل حقوقه السياسية داخل المجلس مثل النائبين هانى سرور، وسعد عبود.

واتهم سرور بعض القوى داخل المجتمع بمقاومة مشروعات التحديث والتطوير، كما اتهم الإعلام المعارض بتهييج وإثارة الرأى العام بنشر معلومات مغلوطة. واعترف فى الوقت نفسه بالصعوبات التى يواجهها الإعلام المحايد والنزيه وسط هذا الصخب، ودعاه لأن يطور نفسه لكى يكون أكثر جاذبية فى نشر الحقائق. وقال سرور - إن الحكومة لم تقدم حتى الآن تصورا محددا حول قانون جديد للانتخابات، ولكنه استبعد أن يؤدى إقرار نظام انتخابى جديد يجمع بين القائمة الحزبية والنظام الفردى إلى حل مجلسى الشعب والشورى قبل انتهاء الفترة البرلمانية.

وتوقع سرور أن يتم مناقشة وإصدار قانونى الإرهاب، وزرع الأعضاء خلال الدورة البرلمانية المقبلة.

وحول إنجازات الدورة المنتهية، قال الدكتور فتحى سرور: إنه جرى إصدار ٣٨ قانونا، كثير منها كان مثيرا للجدل ومحل اهتمام الرأى العام، كما تمت مناقشة ٢٨ استجوابا،

د. سرور خلال الحوار

[تصوير: محمد مصطفى]

وهو رقم جديد يتم تسجيله لأول مرة فى الحياة البرلمانية. ودافع بشدة عن تدخل مجلس الشعب فى تعديل بعض أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار الذى قدمته الحكومة، وقال: إن إلغاء نسبة الـ ١٥٪ من حصيلة المبيعات جرى بعد أن بينت المناقشات أنها سوف تؤدى - إن وقعت - إلى إفلاس عدد من الشركات القائدة فى السوق، مما يؤدى إلى الإضرار بالاقتصاد الوطنى.

وفيما يتعلق بتحميل المبلغ عن عمليات الاحتكار نصف الغرامة المقررة قال إن هذا التعديل جاء لمنع كيدية البلاغات، وعدم إيجاد إغراءات تسمح للمتنافسين فى السوق بتزييف الحقائق، وأكد أن التعديلات التى أدخلها مجلس الشعب على القانون تمت بالتنسيق مع الحكومة، وأنها متوافقة مع أحكام القوانين المشابهة المطبقة فى الدول المتقدمة. وبين سرور أن اللغط الذى أثير حول استيراد مفاهيم غربية ووضعها فى قانون الطفل لا مبرر له، مؤكدا أن القانون متوافق تماما مع الأحكام القطعية الواردة فى القرآن الكريم والسنة المطهرة فى هذا الشأن، موضحا أنه يجب التفرقة عند المناقشة الجادة المتعلقة بالبين بين أحكام الشريعة والآراء الفقهية المتنوعة إزاء القضايا المثارة.

[حوار رئيس مجلس الشعب مع الأهرام ص ٦ و٧]

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

في نهاية أكثر دورات مجلس الشعب جدلا

الدكتور فتحى سرور فى حوار شامل مع «الأهرام»:

تشريعاتنا دستورية ومدروسة.. ولامحاباة لرجال الأعمال

هناك قوى فى المجتمع تقف ضد التحديث وتتخذ من الدين سلاحا ضد كل جديد

في أول حوار صحفى عقب انتهاء الدورة البرلمانية الأخيرة، بما أثارته من جدل واسع حول العديد من القضايا والتشريعات، أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب حرص المجلس على إصدار تشريعات دستورية مدروسة بلا أدنى مجاملة أو محاباة لرجال الأعمال.

وقال - في كلمات قوية محددة - ليس صحيحا أن المجلس جامل بعض رجال الأعمال فى أثناء مناقشته التعديلات القانونية.

ووصف الدكتور سرور الدورة البرلمانية المنتهية بأنها «الأصعب والأعنف والأطول» فى حياته البرلمانية. وأكد الدكتور سرور أنه لا «سلق للقوانين» وإنما دقة وتعمق ودراسة وحرص على صدور جميع التشريعات مطابقة للدستور. وشدد على أن قانون الطفل تشريع مصرى خالص، وأن مواده ليست منقولة من أى تشريع اجنبى، كما انه مطابق لاحكام الشريعة الإسلامية. واستعرض الدكتور سرور - فى حواره - جانبا من إنجازات الدورة البرلمانية المنتهية، حيث تم إقرار ٤٨ قانونا جديدا فى ١٤٣ جلسة استغرقت ٦٤٤ ساعة، كما تمت مناقشة ٢٨ استجوابا فى دورة واحدة لأول مرة فى تاريخ الحياة البرلمانية... وفى الحوار التالى المزيد من آرائه وأفكاره ومقترحاته حول العديد من القضايا.

مشكلة امتحانات الثانوية العامة كانت تستدعى المناقشة لولا انتهاء أعمال الدورة

ألغينا عقوبة النسبة فى قانون الاحتكار بعد موافقة رئيس الوزراء

عز تعرض لظلم كبير.. ولا بلاغات ضد شركاته من جهاز منع الاحتكار

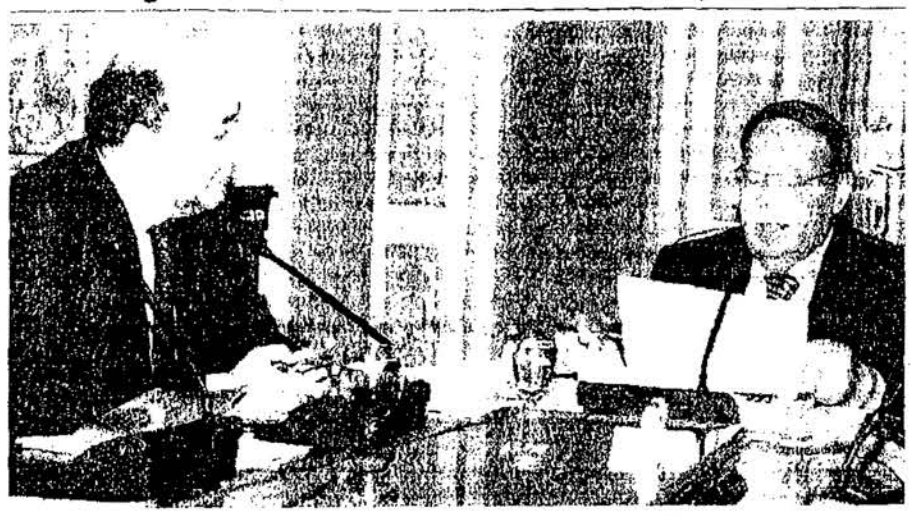

رئيس التحرير فى أثناء حواره مع رئيس مجلس الشعب [تصوير: محمد مصطفى]

اجرى الحوار:
أسامة سرايا
أحمد البطريق
أحمد سامى متولى
أحمد جلال عيسى

الأهرام: شهد دور الانعقاد المنقضى نشاطا مكثفا للمجلس امكن ملاحظته بوضوح.. فهل يرجع ذلك لسيل التشريعات التى انهمرت على المجلس؟ وهل يمكن القول إن مقولة سلق القوانين قد تأكدت بالفعل؟

● سرور: مقولة سلق القوانين داخل البرلمان مقولة غير مسجدة.. فقد شهد مجلس الشعب نشاطا غير عادى خلال هذا الدور، حيث بلغ عدد الجلسات التى عقدها ١٤٣ جلسة وهى الرقم الأكبر فى تاريخ البرلمان، وقد استغرقت جلساته اكثر من ٦٤٤ ساعة وتم خلالها مناقشة واقرار ٢٨ مشروع قانون بخلاف ١٠ اقتراحات بقوانين تقدم بها الأعضاء ووافق عليها المجلس. وقد استغرقت مناقشات قانون البناء الموحد ١٦ جلسة وهو ما يؤكد أن المجلس كان دقيقا ومتعمقا فى مناقشاته وحريصا على أن تخرج تشريعاته موافقة تماما للدستور.

دور رقابى

● الأهرام: وهل يعنى هذا أن الدور التشريعى للمجلس قد تغلب على الدور الرقابى له؟

□ هذا أيضا غير صحيح. فقد استغرق الدور الرقابى للمجلس اكثر من ٢٤٠ ساعة، بينما استغرق الدور التشريعى للمجلس ٢٢٤ ساعة تم خلالها مناقشة ٢٨ استجوابا، وهو رقم جديد يسجل لأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية، ولعل اهم الاستجوابات التى ناقشها المجلس خلال هذا الدور استجوابات الأسعار ورغيف الخبز، كل هذا بالرغم من سحب بعض نواب المعارضة والمستقلين لاستجواباتهم.

● الأهرام: ماتفسيركم لهذا الكم الهائل من التشريعات الذى تقدمت بها الحكومة للمجلس؟

□ الحكومة تتحرك بسرعة نحو تحقيق الاصلاح الاقتصادى والتشريع يخدم العملية التنفيذية، وهى بالتالى تقدمت بالعديد من التشريعات التى أمكن إنجازها وإقرارها.

تشريعات مهمة

● الأهرام: وماهى اهم التشريعات التى تم إقرارها من وجهة نظر سيادتكم؟

□ كل التشريعات التى اقرها المجلس مهمة ولعل التشريعات القضائية والغاء الحدى العام الاشتراكى وكذلك المحاكم الاقتصادية كانت اكثر اهمية ويأتى بعدها قانون البناء الموحد والطفل والمرور والضرائب العقارية وغيرها من التشريعات الأخرى مثل فتح اعتماد إضافى لمواجهة ارتفاع الأسعار وقانون العلاوة الاجتماعية، وايضا قانون الحماية وكلها قوانين أثارت جدلا، وبالتالى كانت الدورة النقضية اعنف من الدورة التى شهدت إقرار التعديلات الدستورية.

● الأهرام: وكيف تقيمون الدورة من وجهة نظركم، وهل تعتبر هذه الدورة من افضل سنواتك التى رأست فيها مجلس الشعب؟

□ هذه الدورة من أفضل وأصعب السنوات التى رأست فيها مجلس الشعب وترجع الصعوبة إلى أنه قد تم إقرار العديد من التشريعات المثيرة للجدل خلال تلك الفترة. الأمر الذى أدى إلى تكاثف العمل وتواصله دون استراحة خلال أيام الجلسات حتى إنه كان يعقد فى اليوم الواحد ٤ جلسات متصلة. كذلك فإن أعمال الرقابة كانت بدورها تدور حول موضوعات مثيرة للجدل لا يختلف عليها أحد مثل ارتفاع الأسعار وأزمة الخبز وأخيرا تقرير «أجريوم».

لامجاملة فى قانون منع الاحتكار

● الأهرام: هل تواطأ مجلس الشعب مع رجال الأعمال عند إقراره لتعديلات قانون منع الاحتكار؟

□ ليس صحيحا أن المجلس قد تواطأ أو جامل بعض رجال الأعمال فى أثناء مناقشته للتعديلات، فحقيقة الأمر أن المناقشات التى دارت داخل المجلس حول غرامة الاحتكار كانت حادة حول وجود حد اقصى للغرامة او فصلها عن طريق تحديد نسبة ١٥٪ من قيمة مبيعات المنتج محل المخالفة.

ورأى المجلس أن تحديد النسبة التى أصر عليها وزير التجارة قد يؤدى إلى إفلاس بعض الشركات وسقوط البورصة التى لم تنضج بعد، وتعتمد على أسهم شركات كبرى، والتى إذا فرض عليها غرامات كبيرة سوف تنهار، وقد رأى المجلس فى الوقت نفسه ضرورة التشديد فى رفع غرامة الاحتكار لتصل إلى حد اقصى ٣٠٠ مليون جنيه كعقوبة رادعة بعد أن كانت ١٠ ملايين جنيه دون الأخذ بالنسبة المقررة على المبيعات.

● الأهرام: وهل استطلعتم رأى الحكومة حول إلغاء النسبة قبل إقرار التعديلات لتأكد من سلامة وجهة نظر المجلس؟

□ نعم طلبت من الدكتور مفيد شهاب الذهاب إلى مجلس الوزراء واستطلاع رأى الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، الذى أعلن موافقته على وضع غرامة محددة دون اللجوء للنسبة، وأن الحكومة تتمسك بذلك. وقال سرور إنه بذلك فإن المسألة تعدت من رأى وزير بالحكومة إلى رأى رئيس مجلس الوزراء، الذى يعبر عن السياسة العامة للحكومة وليس عن سياسة وزير. ولذلك فليتأكد الجميع أن وجهة نظر المجلس كانت سليمة وليكف البعض عن النقد غير البناء الذى يوجه للمجلس.

اقتراح مناسب

● الأهرام: وماذا عن رفض المجلس لما قدمته الحكومة بالإعفاء الكلى الكامل من العقاب على المبلغ عن الجريمة ممن يقدم أدلة عن شركائه فيها؟

□ رأى العديد من النواب عند إعادة مناقشة هذا الموضوع مرة أخرى أنه فى حالة إقرار المادة الخاصة بالإعفاء الكلى، انها ستغرى الكثيرين فى عالم المنافسة الضارية، وأن هناك من يريد أن يزيف الصفائح ضد الآخرين، فرأى المجلس بعد مناقشات حادة ضرورة إلغاء المادة، حيث إنه من المتحمسين عدم تشجيع الناس على التواطؤ لضرب التجار بأدلة مزيفة، وقيل وقتها إن هذه المادة غير موجودة فى بعض التشريعات المقارنة.

● الأهرام: إذن ماذا حدث ليتم تمرير التعديل الذى تقدم به المهندس أحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة حول هذه المادة وبعد يومين فقط من الموافقة بصفة نهائية على مشروع قانون الحكومة؟

□ بداية أحب أن أوضح أن المهندس أحمد عز قد تقدم باقتراح بمشروع قانون لتعديل هذه المادة قبل أن يوقع رئيس الجمهورية على مشروع قانون الحكومة، وذلك بعد أن حدث صدى غير مريح لدى الرأى العام حول إلغاء المادة. وقد تبنى اقتراح عز وجهة نظر الأعضاء الجزئى للمبلغ بحيث يعاقب المحتكر المبلغ بنصف العقوبة كمكافأة على مساعدة العدالة، وهى موجودة فى بعض التشريعات العالمية وأولها القانون البلجيكى.

● الأهرام: هل معنى ذلك أن احمد عز قد أسهم باقتراحه فى إصدار تشريع بحكم وليس لتشجيع عملية الاحتكار؟

□ الاقتراح الذى تقدم به أحمد عز حول عقوبة المبلغ بعملية الاحتكار اقتراح مناسب خاصة انه يعفى المبلغ من نصف العقوبة، حتى لا يتعرض الصناع الكبار الكائدة، وأرى أن عز تعرض لظلم كبير حين اتهم بإجهاض مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار المقدم من الحكومة، وأشعر أن هناك حربا شنت ضده.

ولعله من المناسب أن اشير إلى أننى تلقيت تقريرا من جهاز منع الاحتكار يضم جميع البلاغات التى قدمت ضد المحتكرين، ولم أجد بلاغا واحدا ضد شركات النائب أحمد عز.

ومع هذا فإن هذا القانون يمكن تعديله مستقبلا إذا ما استدعت الظروف والمتغيرات الاقتصادية ذلك، وأو خلال الدورة البرلمانية المقبلة.

دور الإعلام

● الأهرام: هل تعتقد سيادتكم أن قيام المجلس بإقرار تشريعات جبائية وضريبية ولاسيما الخاصة بتدبير موارد العلاوة قد أثرت سلبيا على نظرة المواطن للمجلس؟

□ أى قرار يمس «جيب» المواطن أو قوته يعطى أثرا سلبيا سواء، كان هذا القرار من الحكومة أو من البرلمان.

ولهذا فإننى أرى أن الإعلام لم يلعب دوره كاملا فى هذا الشأن من أجل توعية المواطن، فى الوقت الذى يركز فيه الإعلام المعارض على تجسيم ما يراه عيوبا للوصول للهدف السياسى للمعارضة، فالإعلام الهادئ والوقور كان صوته خافتا وسط صخب الإعلام المعارض.

● الأهرام: ألم يكن من الممكن ان تبحث الدولة عن موارد أخرى لتمويل العلاوة سواء برفع الأسعار أو بإقرار ضرائب جديدة؟

□ هذا لاشك فيه أن اعتماد الموازنة على الضرائب يجب أن يكون مؤقتا وحلا استثنائيا مثلما حدث لمواجهة التحديات التى واجهت الاقتصاد المصرى نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميا.

ولكن يجب أن نعتمد فى المستقبل على موارد ذاتية من الإنتاج الصناعى والزراعى حتى تتوافر الايرادات لمواجهة المتغيرات والتحديات ومع هذا فلم يكن أمامنا فى الوقت الحالى إلا اللجوء للضرائب.

● الأهرام: هل تصلح من وجهة نظرهم الاستشهاد بالنظم الاقتصادية الغربية لتطوير الاقتصاد المصرى؟

□ كقاعدة عامة فإن نماذج الدول المتقدمة اقتصاديا لا تصلح بوجه عام للتطبيق فى الدول النامية، بل إن هذه النماذج تمثل تحديات فى مواجهة دولنا، فمثل هذه النماذج تصلح للدول المتقدمة ذات الدخول الكبيرة، وكذلك النماذج الاقتصادية والصناعية فيها لا تتفق واحتياجاتنا.

وأن مجارة الدول المتقدمة فى اقتصادياتها سوف يحمل الدول النامية أعباء القروض التى تتيحها مثل هذه الدول، وهو ما قد يتسبب فى تكبيل الاقتصاديات الوطنية بقيود هى فى غنى عنها.

بقية الحوار ص ٧

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الإعلام الهادئ كان صوته خافتا فى التوعية ببعض القضايا أمام صخب الإعلام المعارض

عندما كنت وزيرا للتعليم ألغيت امتحانات أكثر من ٥ آلاف طالب

قانون الطفل تشريع مصرى «خالص» ويتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية

رئيس مجلس الشعب والاستاذ اسامة سرايا رئيس التحرير واسرة الأهرام فى أثناء الحوار

يجب استمرار الحوار مع أمريكا حتى لاتنفرد إسرائيل بالساحة

المجلس لم يطلب وقف تصدير الغاز.. ويؤيد إجراء مفاوضات لتحسين أسعاره

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أتوقع أن يثار جدل فى قانون مكافحة الإرهاب حول إجراءات تقييد حرية المشتبه بهم

صدور أى قانون انتخابى جديد لا يعنى حل المجلسين

قانون زراعة الأعضاء «جاهز» للصدور فى الدورة البرلمانية المقبلة

مقننا ١٤٢ جلسة وهو رقم لم يتحقق من قبل

اعتماد الحكومة على الضرائب لتمويل الموازنة يجب أن يكون حلا مؤقتا

تأخر اللجنة التشريعية فى إبطال عضوية «البيه» غير مبرر

● **الأهرام: أثار قانون الطفل الذى تم إقراره العديد من التساؤلات داخل المجتمع حول قضية الختان وتحديد سن الزواج وأيضا حول تسجيل المرأة لوليدها دون زواج فهل تعتقد سيادتكم أن بعض مواد هذا القانون قد نقلت من تشريعات غربية؟ أم أنها استجابة لاتفاقيات دولية سبق لمصر أن وقعت عليها؟!**

□ أولا: يجب التأكيد على أن قانون الطفل تشريع مصرى خالص وليس به أى مواد منقولة من تشريعات أجنبية، ولكن ما يمكن تأكيده أن هناك العديد من المقررات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالطفل والتى وافقت عليها كل دول العالم، فكان لزاما علينا أن يتفق التشريع المصرى.

● **الأهرام: وهل تتفق أحكام هذا القانون مع الشريعة الإسلامية؟**

□ الدستور المصرى نص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، والحرص على أن يكون التشريع المصرى مطابقا لأحكام الشريعة واضح للجميع. غير أن هناك من يخلط بين المعتقد الدينى وبين التقاليد والأحكام الشرعية.. والبعض الآخر يخلط مابين الأحكام الشرعية وبعض الآراء الفقهية ومن هنا يحدث اللبس. وقد أخذ المجلس بالأحكام القطعية فى القرآن والسنة.

● **الأهرام: وماذا عن تسجيل المرأة لوليدها دون زواج؟**

□ هذا النص ليس بجديد.. واسم الأم يوجد فى شهادة الميلاد وما تقرر فى القانون يأتى لإثبات واقعة الميلاد وليس واقعة النسب وأن هذا النص جاء لحماية للطفل وحتى لا يكون منبوذا فى المجتمع.

مواكبة التطور

● **الأهرام: البعض يرى أن مجلس الشعب قد تبنى بعض الآراء التى تمثل وجهة النظر الغربية فى هذا التشريع فما رأى سيادتكم فى ذلك؟**

□ لا.. المجلس لم يجر وراء أى تشريع غربى إنما أخذ موقفه باعتبار أن مصر دولة اسهمت فى الحضارة الانسانية ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن نتخلف عن ركب الحضارة ومجاراة التطوير والتحديث.

● **الأهرام: وهل ترى سيادتكم أن هناك قوى فى المجتمع تقف ضد تطوره؟**

□ بالطبع هناك قوى فى المجتمع تقف ضد التحديث والتطوير وتستند فى ذلك إلى تقاليد بالية وآراء قديمة، لذلك فهى ترفض التحديث وتتخذ من الدين سلاحا لرفض كل جديد.

● **الأهرام: وكيف تتم مواجهة مثل هذه القوى داخل المجتمع؟**

□ التنوير بالثقافة والاعلام المحايد وليس من خلال الاعلام المعارض الذى مثل هذه المواقف كهدف سياسى لمجرد المعارضة.

● **الأهرام: ولماذا لايستجيب الرأى العام للإعلام المحايد؟**

□ للأسف الشديد ان الاعلام المحايد والموضوعى لا يجد جاذبية لدى المواطنين الذى يبحثون عن الإثارة اكثر من بحثهم عن الحقيقة وهذه غريزة فى المواطن، غير ان الاعلام الموضوعى عليه ان يطور نفسه بوضع عناصر التشويق حتى يكون مقبولا ولا يقتصر هذا الأمر على الصحف بل يجب توعية الرأى العام عبرالندوات السياسية والاجتماعية حتى تسقط الأقنعة البالية والآراء القديمة التى عفا عليها الزمن.

زراعة الأعضاء

● **الأهرام: كنتم من اشد المتحمسين لإقرار قانون نقل وزراعة الأعضاءالبشرية خلال هذه الدورة فما أسباب عدم صدور القانون حتى الآن، وهل عاد داخل اللجنة إلى نقطة الصفر؟**

□ القانون لم يرجع إلى نقطة الصفر بل انه جاهز للصدور ولكن لم نتمكن من اصداره فى هذه الدورة المليئة بالتشريعات ولهذا انتظرنا حتى نعد القانون بصورة أفضل إعتمادا على دراسات مقارنة من بعض الدول منهافرنسا واسبانيا وسوف يكون صدوره فى الدورة القادمة.

● **الأهرام: هل كان لسيادتكم تحفظات على مسودة مشروع قانون مكافحة الإرهاب؟**

□ المسودة لم تعرض على بشكل رسمى حتى ابدى عليها ملاحظاتى، ولكن أود أن اشير إلى أن ملاحظاتى حول مثل هذا التشريع قد دونتها فى كتابى الصادر باسم «المواجهة القانونية للإرهاب».

● **الأهرام: ولكن ما هى أهم نقاط الجدل التى يمكن ان تثار حول هذا القانون؟**

□ الجدل سوف ينصب على امرين أوليهما: أركان الجرائم والعقوبات والثانى: هى الإجراءات الجنائية وسلطة الشرطة والنيابة العامة فى تقييد الحرية.

فالجدل ينصب فى بريطانيا حاليا حول سلطة الشرطة فى تقييد حرية المشتبه بهم، فالحكومة تقترح نصوصا معينة، وتريد مضاعفة الحد الاقصى لمدة تقييد حرية المشتبه بهم والإرهابيين ليكون ٤٢ يوما وقد وافق البرلمان على ٢٨ يوما فقط، والآن وزير الداخلية البريطانية يضع مستقبله السياسى امام رفع هذه المدة إلى ٤٢ يوما.

● **الأهرام: هل اختلف تقرير لجنة تقصى الحقائق حول العبارة عن تقرير المجلس حول تقصى الحقائق عن مشروع «أجريوم» للأسمدة؟**

□ بالطبع هناك اختلاف كبير، فتقرير العبارة كان تراجيديا حيث تعلق بوفاة اكثر من ألف شخص، وكان يثيرالجدل حول مسئولية الحكومة عن الحادث، أما تقرير «أجريوم» فلم يكن تراجيديا، لأن المشروع لم ينتج عنه مأس بعد، كما انه اعفى الحكومة من المسئولية وألقى بها كاملة على الشركة، التى أساءت اختيارالموقع من عدة مواقع عرضتها الحكومة على الشركة التى اختارت الموقع بالمخالفة للدراسة التى قامت بها، فضلا عن مخالفتها لتعليمات البنك الدولى وإرشادات الأمم المتحدة من حيث ضرورة التوافق المجتمعى حول انشاء المصنع فى موقع معين.

تحسين أسعار الغاز

● **الأهرام: هل تعتقد ان الحكومة سوف تلتزم بالتوصية التى أصدرها مجلس الشعب بضرورة نقل المصنع خارج رأس البر؟**

□ رئيس الوزراء افصح انه سيلتزم بها

● **الأهرام: من ضمن القضايا التى أثارت الجدل فى الشارع المصرى كانت قضية تصدير الغاز الطبيعى إلى إسرائيل، فكيف تعامل المجلس مع هذه القضية؟**

□ بداية.. أحب أن أؤكد أن مجلس الشعب كان ينبغى له اقتحام هذه القضية حتى يعرف حقيقة الأمر، ويحسم الأمور بعد إثارة صحف المعارضة للقضية. وأود أن أؤكد أن الموضوع قد تم بحثه من جميع الجوانب القانونية، والسياسية، والاقتصادية، فمن الناحية القانونية لا ضير فى التصدير إلى إسرائيل طالما هناك علاقات دبلوماسية، ومن الناحية السياسية، يتوقف الأمر على الملاءمة السياسية لتصدير الغاز لبلد ما، وهو يتوقف على عوامل سياسية وأسباب معينة يقدرها صاحب القرار وفقا للاستراتيجية السياسية المصرية.

أما من الناحية الاقتصادية فلابد أن يكون الأمر لصالح الاقتصاد المصرى، وقد انتهى تقرير لجنة الصناعة، والذى وافق عليه مجلس الشعب على تأكيد ما قاله وزير البترول من ضرورة إجراء مفاوضات لتحسين أسعار توريد الغاز، وبذلك لم يصدر المجلس قرارا بإيقاف التصدير لأى دولة ما، بما فيها إسرائيل، وإنما اهتم بالجانب الاقتصادى لمصر، والذى كان عاملا مهما فى هذا الشأن.

● **الأهرام: المجلس شهد أيضا العديد من المشكلات المتعلقة بالنواب، فمنهم من رفعت عنه الحصانة، ومنهم من أبطلت عضويتهم، ومنهم من دخل السجن بالفعل، فما هو تفسيركم لهذه الظاهرة؟**

□ نواب الشعب مثل أى طبقة من طبقات المجتمع، ولكن نظرا لتسليط الأضواء عليهم فإن الصورة تتضح بسرعة أمام الرأى العام بعكس المواطن العادى الذى لا يعرف عنه الرأى العام شيئا حتى إذا ارتكب مثل هذه المخالفات، ورغم أنها أمور عادية فإن موقف المجلس تجاهها يحسب له ولإعمال سيادة القانون الذى لا يميز بين الكبير والصغير.

تأخير غير مبرر

● **الأهرام: وما أكثر النماذج وضوحا خلال هذه الدورة؟**

□ «البيه» أبطلت عضويته نظرا لوجود تقرير لمحكمة النقض يتضمن وجود خطأ مادى فى احتساب عدد الأصوات التى حصل عليها، وبالتالى كان بديهيا أن يبطل مجلس الشعب عضويته، وهنا أود أن أؤكد أن اللجنة التشريعية قد تأخرت فى عرض تقريرها بالبطلان على مجلس الشعب، وأن هذا التأخير غير مبرر، ولكن قد يكون لثقل جدول أعمالها قد رأت تقديم تقريرها فى نهاية الدورة. أما من ناحية الجزاء الذى وقع على النائب سعد عبود فقد جاء لمخالفته للتقاليد والسوابق البرلمانية، والجدير بالذكر أن هناك عقوبة أشد تعرض لها مكرم عبيد إبان حكومة الوفد، حيث اسقطت عضويته لمخالفته التقاليد البرلمانية.

أما بخصوص النائب هانى سرور فهو يمارس نشاطه النيابى كاملا، لأنه حصل على البراءة التى طعن فيها النائب العام.

● **الأهرام: هل يعنى هذا أن ظاهرة نواب القروض والمخدرات قد انتهت فى مجلس الشعب؟**

□ لم يعد لدينا حاليا مثل هؤلاء النواب.

● **الأهرام: هل من المنتظر أن يناقش المجلس خلال دور الانعقاد القادم قانونا جديدا للانتخابات إعمالا للتعديلات الدستورية؟**

□ بداية أؤكد أنه ليس هناك فراغ دستورى من عدم تعديل النظام الانتخابى، وبصفة عامة فإن هذا التشريع محل دراسة من جانب الحكومة، وحتى الآن لم نسمع تصورا محددا لهذا النظام.

● **الأهرام: وفى حالة إقرار نظام انتخابى جديد يجمع بين القائمة الحزبية والنظام الفردى هل يعنى ذلك ضرورة حل المجلسين؟**

□ صدور مثل هذا القانون الجديد لا يعنى بأى حال من الأحوال ضرورة حل المجالس القائمة التى جاءت وفقا لقانون معين كان صحيحا فى حينه.

امتحانات الثانوية

● **الأهرام: كيف تعامل مجلس الشعب مع قضية تسريب امتحانات الثانوية العامة؟**

□ تمت إحالة طلبات الإحاطة حول تلك القضية للجنة التعليم لمناقشتها، فهذه المشكلة كانت تستدعى المناقشة الموسعة داخل المجلس لولا انتهاء أعمال الدورة البرلمانية.

ومع ذلك أحب أن أوضح أنه عندما كنت وزيرا للتعليم ألغيت امتحانات ٥٥٠٠ طالب، وامتحانات أبنائنا فى الخارج فى لندن، وباريس، وروما، حيث ثبتت واقعة الغش الجماعى.

● **الأهرام: بعد زيارتكم المهمة للولايات المتحدة الأمريكية هل ترى أن هناك أهمية لاستمرار وتعميق الحوار بين مصر وأمريكا خلال هذه المرحلة؟**

□ بالطبع فنحن نرى ضرورة الاستمرار فى الحوار مع أمريكا حتى لا نترك أذانهم لإسرائيل أو دول أخرى لإعطاء انطباعات غير صحيحة عن مصر أو العرب، فمن الخطأ ألا نتبنى معهم مثل هذه الحوارات، وقد تضررنا فيما قبل لتجاهلهم وعدم إدارة الحوار معهم، وأود أن أوضح أننا لمسنا حميمية كبيرة خلال لقاءاتنا بالمسئولين الأمريكيين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية